المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** غياب المجلس الوزاري الموحد في حكومة السيد (نوري المالكي)
**اسم الكاتب:** أ.د. سعيد مجيد دحدوح
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2224
**تاريخ الاسترداد:** 2026/05/12 15:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# غياب المجلس الوزاري الموحد
# في حكومة السيد(نوري المالكي)

أ د سعيد مجيد دحدوح(*)

**تمهيد:**

من خصائص النظام البرلماني التقليدي، هو الإقرار بمبدأ الفصل المرن للسلطات مع وجوب المساواة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ،[1]ومن العناصر المهمة في النظام البرلماني، وجود مجلس نيابي منتخب وقد يكون البرلمان من مجلسين، ولابد للمجلس النيابي أن يكون منتخبا وألا لكان هيأة استشارية يرجع اليها للانتفاع بآرائها.[2]

ولما كانت الوزارة في النظام البرلماني تتشكل عن ثقة البرلمان فإنها لا تستطيع البقاء من دون استمرار هذه الثقة، وإذا كان رئيس الدولة (ملك أو رئيس جمهورية) يملك من الناحية النظرية حق تعيين رئيس الوزراء أوإقالة الوزارة، إلا انه من الناحية العملية يكون مقيداً بوزن الأغلبية البرلمانية، وهو ملزماً بتكليف رئيس الوزراء من حزب الأغلبية البرلمانية، فالوزارة هنا وزارة (استحقاق) انتخابي، أيإنها تتشكل على ضوء النتائج الانتخابية التي تجري في البلاد.

لذا فان حكومات النظام البرلماني تنبثق بيسر وسهولة ولاسَيما في النظم التي تأخذ بالثنائية الحزبية وهي دول مهمة مثل (المملكة المتحدة، ايرلندا، استراليا...)، فالحكومة تتشكل من بين أعضاء الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية، الذي يخضع أعضائهإلى نوع من الانضباط الحزبي ويتحملون مسؤولية تطبيق برنامجه ومساندة الحكومة مما يسهل عملها.

ان وضع الوزارة في النظام البرلماني وضع متميز،فالوزارة أداة للحكم والتقريرإذ تملك في المجال الدستوري سلطة البت في شأن السياسة العامة للدولة ورسمها وتنفيذها ،فهي هيأة لها كيان متميز عن الدولة وعن البرلمان ،فهي التي تسأل وحدها عن سياسة وإدارة دفة الحكم في الدولة أمام البرلمان.[3]

وبما ان الوزارة هي التي تقوم برسم السياسة العامة، وتسهر على ادارة مصالح الدولة، فان ذلك يتطلب وجود قدر من التجانس والانسجام بين اعضائها، وهذا الانسجام والتجانس يتم تحقيقه بقيام رئيس الوزراء باختيار زملائه من قيادات حزبه ذوي الميول والافكار السياسية الواحدة، كما تظهر لنا في ظل هذا النظام وشائج العلاقة الواضحة مابين الوزارة والبرلمان، فالحكومة هي الجهة القيادية لحزب أو (كتلة) الاغلبية البرلمانية.

ان هذا الكلام وان انطبق على الدول المتقدمة التي اخذت بالنظام البرلماني، لكنه لا ينطبق على الدول ذات التجربة السياسية الحديثة والتي تفتقد الى الجذور الديمقراطية والى ترسيخ قواعد واصول ممارسة العمل الحكومي بأسلوب ديمقراطي، فالنظام يحتاج الى وعي وادراك سياسيين عاليين وتجربة حزبية راسخة، وقد غاب هذا عن التجربة البرلمانية العراقية التي ولدت بعد الاحتلال الامريكي، بالشكل الذي خطه الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

---

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

[1] حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، ب ت، ص ٤٠.

[2] المصدر نفسه، ص ٥٢.

[3] حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٢٥.

ان عدم الاستقرار والضعف كان الصفة الغالبة على الاداء الحكومي طوال المدة الماضية، فضلاً على العلاقة السلبية وعدم التناغم بين الوزارة التي يرأسهاالسيد(نوري المالكي) والبرلماني العراقي برئاسة السيد( اسامةالنجيفي) رئيس البرلمان والكتل المنضوية فيه وهذا خلاف ما عهدناه في النظم البرلمانية.

**اولاً:مقدمات تشكيل وزارة المالكي الثانية:**

في ظل الدستور الدائم، تشكلت اول حكومة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، وقد رفض التحالف الكردستاني الموافقة على مرشح (الائتلاف الوطني الموحد) السيد ابراهيم الجعفري لرئاسة الوزراء، مما دفع (الائتلاف..) الى اختيار السيد نوري المالكي مرشحاً لرئاسة المجلس، وكان(الائتلاف الوطني الموحد) قد حصل على(١٤٨) مقعداً من اصل(٢٧٥) عدد اعضاء البرلمان آنذاك.

في انتخابات ٢٠١٠،رفضت (دولة القانون) التي يترأسها السيد (نوري المالكي )التي تشكلت قبل الانتخابات من الانضمام الى (الائتلاف الوطني الموحد) الذي يضم القوى (الشيعية) الرئيسة ، وفضل خوض الانتخابات بشكل مستقل، وربما اراد السيد (نوري المالكي) رئيس مجلس الوزراء الاستفادة من النجاحات التي حققها في تحجيم الارهاب وفرض سلطة القانون في مناطق مهمة في العراق كانت خارج سيطرة الدولة ، وبدل ان يذوب في (الائتلاف العراقي الموحد) ،أو تفرض عليه قرارات الائتلاف، اراد أن يصبح رقماً مهماً فيه.

ولكن الانتخابات التي جرت عام٢٠١٠، اظهرت نتائج متقاربة للقوائم المشاركة فيها (او هكذا اريدلها ان تظهر)*، اذ حصلت القائمة العراقية التي يترأسها السيد (اياد علاوي) رئيس الوزراء الاسبق على (٩١) مقعداً ودولة القانون على (٨٩) مقعداً من اصل (٣٢٥) مقعداً في البرلمان.

لقد تشكلت القائمة العراقية، قبل الانتخابات البرلمانية عام٢٠١٠، وهي مكونة من اثنتين وعشرين كياناً سياسياً وفيها شخصيات مهمة في الشارع الذي تمثله القائمة،[٤] وربما البعض من تلك القيادات له تأثير وحضور اكثر من رئيس القائمة (اياد علاوي)، لقد تشكل هذا التحالف في ظل ضغوطات اقليمية ودولية مورست على تلك الكيانات من اجل الائتلاف في قائمة واحدة.

ان مصدر قوة (ائتلاف دولة القانون) تكمن في شخص رئيس القائمة (نوري المالكي) الذي حصد لوحده اكثر ( ٦٢٢) ألف صوت في بغداد،[٥]لقد انضم (ائتلاف دولة القانون) الى (الائتلاف الوطني الموحد) بعد ظهور نتائج الانتخابات، وبذلك اصبح الكتلة الاكبر عدداً والتي تضم (١٥٩) مقعداً نيابياً.

وبموجب المادة (٧٦) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي تنص على( تشكيل مجلس الوزراء بناء على تكليف من رئيس الجمهورية لمرشح الكتلة النيابية الاكبر عدداً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية).

لقد اثارت هذه المادة الدستورية اشكالية في المشهد السياسي العراقي، ولاسيما بعد ان ظهر الرأي التفسيري للمحكمة الاتحادية العليا لتطبيقات تلك المادة الدستورية، امتدت اثاره الى الوقت الحالي وانعكست على الأداء الحكومي.

إذ اصرت (القائمة العراقية) على تشكيل الحكومة، كونها الكتلة النيابية الاكثر عدداً عند اجراء الانتخابات، ولكن جاء حكمالمحكمة الاتحادية العليا، بما لا تهوى أو ما تعتقد (القائمة العراقية) إذ حسمت (المحكمة..) الجدل الدائر بين (الائتلاف الوطني الموحد) ودولة القانون وذلكفي ٢٠١٠/٣/٢٥ برأيها التفسيري بالقرار رقم٢٥/اتحادية/٢٠١٠ حول تعبير(الكتلة النيابية الاكثر عدداً) التي وردت في المادة (٧٦) من الدستور العراقي، وجاء التفسير على الشكل الاتي( ان

---

[٤] فائق حسن الشجيري،الحراك السياسي والاداء الحكومي في العراق(٤-٥)www.alnaspaper.comمؤسسة الناس للصحافة والطباعة والنشر.

[٥] طارق حرب.١٧ نائباً فقط فازوا في الانتخابات.جريدة البينة الجديدة، الاحد ١-٤-٢٠١٢.

تعبير الكتلة النيابية الاكثر عدداً يعني، اما الكتلة التي تكونت قبل الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة ودخلت الانتخاباتباسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكبر من المقاعد، او الكتلة التي تجمعت من قائمتين أوأكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات بأسماء وأرقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب، أيهماأكثر عدداً، فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية التي (جاءذلك بناء كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم(م. ر. ن)المؤرخ في ٢١-٣-٢٠١٢، لتفسير المادة(٧٦).

أصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الأولى لمجلس النواب أكثر عدداً من الكتلة او الكتل الأخرى بتشكيل مجلس الوزراء استناداً إلىأحكام المادة(٧٦) من الدستور)[٦]العراقي لعام٢٠٠٥.

على اثر ذلك أصدرت (القائمة العراقية) بياناً جاء فيه ( ان رأي المحكمة الاتحادية العليا لاقيمة له، كما أنكر على المحكمة الاتحادية العليا صلاحية تفسير نصوص الدستور.. وأكد السيد أياد علاوي رئيس الوزراء الأسبق، ان المحكمة الاتحادية العليا أصبحت بيد رئيس الوزراء (المالكي)وأصبح يتحكم بها كيف يشاء[٧]وعلى الرغم من صدور رأي (المحكمة..) ظلت القائمة العراقية تعبر عن أحقيتها بتشكيل الحكومة الجديدة).

في مسالة مهمة ذات صلة نجد في الكثير من التجارب البرلمانية، ان صلاحيات (رئيس الدولة) مستمرة حتى بعد انتهاء دورة المجلس النيابي، لذا فعندما تجري انتخابات جديدة في البلاد، يقوم رئيس الدولة (ملك أو رئيس جمهورية) بتكليف رئيس الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة، وإذا عجز (المكلف) عن ذلك يقوم رئيس الدولة، بتكليف رئيس الحزب الذي يليه في عدد المقاعد بتشكيل الحكومة الجديد ، وقد يذهب إلى التحالف مع حزب أخر لضمان أغلبية مريحة له في البرلمان.

وفي التجربة البرلمانية العراقية، فان صلاحيات رئيس الجمهورية تنتهي مع انتهاء دورة مجلس النواب،[٨] التي تستمر أربع سنوات، لذا فان قيام مؤسسات الدولة التشريعية ومن ثم التنفيذية (البرلمان والحكومة) هي عملية تراتبية، تعتمد على جلسة البرلمان بعد التصديق على نتائج الانتخابات ،إذ يقوم مجلس النواب في اول جلسة له (او هكذا يفترض) انتخاب رئيسا للبرلمان بموجب المادة(٥٥) وفي المادة (٧٠) من الدستور العراقي المؤقت. ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيسا للجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه، أو بالأغلبية في الجولة الانتخابية الثانية[٩]، ثم يقوم رئيس الجمهورية المنتخب ضمن الدورة الانتخابية الجديدة بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشرا يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية .

في ظل انتخابات عام ٢٠١٠ وما أفرزته من نتائج متقاربة بين الكتل السياسة المتنافسة ؛كيف يمكن أن تتحقق هذه (العملية التراتبية التي رسمها الدستور العراقي) اي (انتخاب رئيس البرلمان ثم انتخاب رئيس الجمهورية الذي يقومبتكليف رئيس مجلس الوزراء لتشكيل الحكومة) ، اي أن البداية تنطلق من البرلمان **أولا**أي انتخاب رئيس مجلس النواب ( ولكن من هي الكتلة التي يمكن ان تُقدم مرشحها لرئاسة البرلمان؟)فلكل قائمة حساباتها الخاصة، مثلا القائمة العراقية لا يمكن أن تقدم مرشح لها للتنافس على منصب رئيس مجلس النواب وعينها ممتدة على منصب رئيس مجلس الوزراء، ولا يمكن( لدولة القانون) او التحالف الوطني الموحد ان تتنافس الى منصب رئيس البرلمان، وعينها على رئاسة مجلس

---

[٦]المحكمة الاتحادية العليا، احكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٠، جمعية القضاء العراقي ، المجلد الثالث، تموز ٢٠١١،ص ص١٦,١٧.

[٧]نقلت ذلك عن السيد اياد علاوي، جريدة المشرق العراقية.**www.almashriqnews.com/ynp/view**.

[٨]المادة(٧٠/اولاً وثانياً)المصدر نفسه.والمادة(٧٢/ ثانياًأ)منالدستورالعراقيلعام ٢٠٠٥.

[٩]جريدة الاتحاد، بغداد، في ٢٥-١١-٢٠١٠(**www.alittihad.ae/details.php?id=8o244**)

الوزراء، ولاسيما بعد ان تعزز موقفها بعد تشكيل التحالف الذي وصل عدد أعضاءه الى( ١٥٩)، كما ان التحالف الكردستاني قد لا يتنافس الى رئاسة البرلماني وجهده منصب الى التجديد للرئيس جلال الطالباني، لذا فعملية انتخاب رئيس البرلمان وانتخاب رئيس الجمهورية ومن ثم تكليف رئيسا لمجلس الوزراء يحتاج الى تفاهمات مسبقة او إجراء (صفقة) بين القوى السياسية الفاعلة قبل الدخول الى قبة البرلمان.

ان حداثة التجربة الديمقراطية في العراق وعدم رسوخ تقاليد وأعراف وممارسات ديمقراطية وتداول سلس للسلطة فضلا على عدم وجود جسور ثقة بين القوى والأحزاب السياسية المتنافسة، لابد من ان ترمي بضلالها على الاستقرار السياسي في العراق وفي تشكيل الحكومة العراقية.

**ثانيا: (اتفاق اربيل) واستمرار الازمة السياسية.**

كما ان التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق، لايمكنها ان تتجاوز اي من القوى السياسية او الاجتماعية الرئيسة ، وتذهب كتلة لوحدها تملك أغلبية برلمانية الى تشكيل حكومة أغلبية، لذا لابد ان يشترك الجميع في تشكيل الوزارة، وهذه الصيغة قد تستمر إلى حين او الى ان تستطيع كتلة سياسية عابرة للقومية والطائفية تمتلك رؤية مشتركة في الحصول على اغلبية مريحة، وبذلك لا يمكنان تتهم هذه الكتلة بالطائفية او اقصاء الاخرين من المشاركة السياسية والانفراد بالسلطة.

بعد ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات تم التوصل الى اتفاق لتقاسم السلطة تم بموجبه التمديد للسيد نوري المالكي لولاية ثانية، وكذلك للرئيس جلال الطالباني، وقد منحت رئاسة البرلمان للسيد (أسامةالنجيفي) القيادي في القائمة العراقية على أن يحصل السيد (أياد علاوي) رئيس الوزراء الأسبق ورئيس القائمة العراقية على منصب رئاسة (المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية) يتم استحداثه، بناء على (أتفاق أربيل)، ووزعت المناصب في الدولة بين الكتل السياسية المشاركة في (أتفاق أربيل)، وحسب نظام النقاط على الشكل الآتي[١٠]:

- للرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ورئس البرلمان) حددت بـ(١٠) نقاط.
- منصب رئيس (المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية) له (٨) نقاط وأربعة نقاط لنائبيه.(لم يشكل)
- مناصب نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس الوزراء لها (٥) نقاط.
- وللوزارات السيادية (الخارجية، والمالية، والنفط، والتخطيط) ثلاث نقاط.
- الوزارات الخدمية (الكهرباء، التربية، الصحة، البلديات، الاتصالات، النقل) نقطتان.
- أما الوزارات الخدمية الأخرى (حقوق الانسان، الثقافة، البيئة، السياسة والآثار) فلها نقطة واحدة ونصف، ونقطة واحدة لوزارات الدولة. وقد تجاوزت حكومة السيد (نوري المالكي)تسع وثلاثون حقيبة وزارية فضلاً على نواب رئيس الوزراء. ففي(٢١-١٢-٢٠١٠) قدم رئيس مجلس الوزراءلجلسة (٣٢) تاريخ ١٣-٢-٢٠١١ ، قدم أسماء ثمانية وزراء لمجلس النواب وفي الجلسة(٥١) قدم اسم وزير التخطيط،وبقيت وزارتا الدفاع والداخلية تُداران بالوكالة، كما عين السيد (فالح الفياض) مستشار الأمن الوطني ...ولكن هذه الوزارة تم تقليصها بعد ان ألغيت وزارات الدولة ماعدا (المرأة وشؤون المحافظات).

---

[10] www.iraqpress.net/index.php?mod=..1888في٢٠١٠-٢١١٢

ان حكومة التوافق او المشاركة او حكومة الوحدة الوطنية،كما أطلق على الحكومة الحالية اشتركت فيها جميع الكتل السياسية الفاعلة التي فازت في انتخابات ٢٠١٠، فالوزارة التي تشكلت برئاسة السيد (نوري المالكي) تستند الى أغلبية برلمانية فريدة قد تصل الى (٣٠٠) نائب في البرلمان العراقي من أصل (٣٢٥) نائب. وهكذا أغلبية يمكن ان تمرر في إثنائها وبكل يسر التشريعات التي تقدمها الحكومة فضلاً على علاقة وثيقة بين الحكومة ومجلس النواب وهذه هي طبيعة النظم البرلمانية.

شدد البيان الوزاري الذي ألقاه رئيس مجلس الوزراء امام مجلس النواب لنيل الثقة على الحكومة:على تحقيق الاستقرار في البلاد وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية، وبناء عراق مستقل ديمقراطي اتحادي تسوده العدالة والقانون، يستمد قوته من تنوعه القومي والمذهبي، وشدد البرنامج الحكومي على ترسيخ دولة المؤسسات وبناء دولة القانون وإتباع الأصول الإدارية والمؤسساتية على وفق مبدأ المواطنة واعتبار الوزارات ومؤسسات الدولة هوية وطنية وملكاً للشعب وبسط سلطة القانون وحصر السلاح بيد الدولة وعدم السماح بتسيَسالأجهزةالأمنية ، وان حكومته ستسعى الى تحقيق أفضل العلاقات مع الدول ...وحل المشاكل العالقة مع دول الجوارعلى أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية...[١١]

أن الحكومة التي تشكلت بعد ولادة عسيرة، حملت في داخلها ومنذ البداية (فايروسات) يمكن ان تهاجمها في أيه لحظة وتشل حركتها، لعدم وجود المناعة الكافية لذلك، لذا فالتحديات التي واجهت الحكومة وطبيعة العلاقة القائمة بين القوى السياسية المشاركة في الحكومة، كلا من موقعه سواء كان في البرلمان أم داخل الحكومة،خلقت لنا حكومة غير مستقرة ومتعثرة الانجازات ، لم ترتق الى مستوى التمثيل وسعة الكتل التي تمثلها داخل مجلس النواب ،على الرغم من ضخامة الموازنة التي كانت بين ايديها.

**ثالثاً :<u>التحديات التي واجهت وزارة السيد (نوري المالكي):-</u>**

**أولاً**:- الخلافات الحادة التي نشأت بين (القائمة العراقية) التي يرأسها السيد (اياد علاوي) و(دولة القانون) حول صلاحيات (المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية) بعد أن عكفت لجنة من (القائمة العراقية) لتسطير صلاحيات واسعة لهذا (المجلس) وتقديم المسودة إلى السيد رئيس الجمهورية، الذي حولها بدوره إلى البرلمان، للمناقشة، وفي الأول من آب ٢٠١١، وافق البرلمان على القراءة الأولى... ولكن أعضاء برلمان من( دولة القانون) اعترضت على تلك الصلاحيات الواسعة، التي من الممكن أن تجعل من (المجلس..) مرجعية لعمل مؤسسات الدولة أو قيّمة عليها، ومن تلك الصلاحيات (متابعة الالتزام بالدستور، السياسة الخارجية العامة، السياسة الاستراتيجية الأمنية والعسكرية، السياسات العامة الاقتصادية والمالية، والنقدية والطاقة والاستثمار والمصالحة الوطنية، والصحة والبيئة... فضلاً على صلاحيات تشريعية وقضائية إذ أعطى مشروع القانون الحق (للمجلس الوطني...) بتشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا وترشيح القضاة لها... وللمجلس موازنة كاملة ومقراً عاماً ولواءا رئاسياً أسوة بالرئاسات الثلاث ويمتلك هيأة مستشارين[١٢]... أن ما موجود في مشروع القانون مخالفات دستورية وصلاحيات واسعة تتعارض مع صلاحيات رئيس

---

[11] **www.radiodijla/foruas/showthread.php?**....

[12] **www.sotaliraq.com/mobile-news.php?id=27300#axzz2sfDig2Lc**.

مجلس الوزراء والبرلمان والسلطة القضائية... ونتيجة للانتقادات التي وجهة إلى المشروع،و(الضجة) التي أثيرتحوله؛ اضطر السيد (إياد علاوي) سحب ترشيحه مز رئاسة (المجلس الوطني..)،[١٣] ومن ثم ابعد هذا المشروع ولم يتم الحديث عنه.

لقد تركت هذه الخطوة اثأر سلبية على العلاقة بين (دولة القانون) التي تنصلت عن التزاماتها التي وقعت عليها في (اتفاق اربيل) وبين( القائمة العراقية ) سواء في البرلمان أو في الحكومة، إذ ظلت (القائمة العراقية) تشاكس حكومة السيد (المالكي)، ومطالبتها المستمرة بالاستقالة أو سحب الثقة عنها أو تعطيل مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة إلى البرلمان. أو الانسحاب من الحكومة من اجل تعطيل عملها. على الرغم من استمرار بقاءها بالحكومة عدم الاستقالة منها.

**ثانياً:** عملت بعض القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية على افشال حكومة السيد(نوري المالكي) وشل حركتها من خلال تأجيج الاحتقان الطائفي ورعايته على أمل الحصول على مكاسب انتخابية أو خدمة لمشروع إقليمي دولي يفرض على المنطقة. وجاء اعتقال عدد من عناصر حماية وزير المالية العراقي السيد (رافع العيساوي) القيادي البارز في (القائمة العراقية) وذلك في منتصف كانون أول ٢٠١٢،ومن قبل حماية السيد (طارق الهاشمي) نائب رئيس الجمهورية، إلى اندلاع مظاهرات قامت بها مجموعة من العشائر وقوى سياسية ، بعدد من المحافظات إلى جانب تنظيم اعتصام مستمر في الرمادي والموصل والفلوجة وسامراء...وقد أعلن السيد (رافع العيساوي) وزير المالية استقالته من الحكومة احتجاجاً على سياستها اتجاه التظاهرات وحقوق المشاركين فيها والاستهانة بدماء أبناء الفلوجة..وقال إنني لست حريصاً على حكومة لا تحترم القادة العراقيين ولا تحترم ابناء الشعب العراقي وتراهن بمصيره ووحدته وعشائره... وشجب عودة قرار وزير الكهرباء بالرجوع الى الحكومة وقال انه لا يمثلنا وليس من أهل الانبار[١٤].كما قال خطيب وإمام ( ساحة الاعتصام ) في الرمادي الشيخ (رياض الفراجي) خلال خطبة صلاة الجمعة:ان المجتمع العراقي يضج بالفساد والكذب والمحسوبية والظلم والنفاق وزيادة عدد الجياع وكل من يعارض الحكومة يفتح له ملف أربعة إرهاب..[١٥]وقد صدرت من (ساحة الاعتصام) خطابات طائفية ومطاليب تمس جوهر العملية السياسية والبناء الديمقراطي في العراق. وخطب النائب (احمد العلواني) موجهاً كلامه الى إيران (رسالتي الى الحية الرقطاء والى الفرس المجوس، ليسمع عبدة النار اننا قادمون ...أحفاد زرادشت وكسرى والمجوس إننا قادمون.. ليفهموا جيداً ان هذه الجموع المليونية ان هؤلاء المجاهدون هم من سيُعيد عقارب الساعة الى الوراء..وتعيد العراق الى أهله.. بغداد بغدادنا والعراق عراقنا..[١٦] وعلينا ان نعرف هل المجودون في بغداد والعراق هم من المجوس ام من عبدة النار؟

ووقف السيد (اسامة النجيفي) رئيس مجلس النواب العراقي في أحدى (ساحات الاعتصام )، ومشاركته مع قادتها في تحريض المعتصمين على الحكومة وتسمية العصيان بـ(الثورة) وإلقائه خطاباً تحريضياً ضد حكومة السيد (نوري المالكي)، ومطالبته وزراء (الكتلة العراقية) التي ينتمي إليها بالانسحاب من الحكومة لإسقاطها.[١٧]

وكانت مطالب المعتصمين في (الانبار، والموصل، وسامراء...) التي أعلنت من (ساحة الاعتصام) تتمثل بالاتي[١٨]

---

[13] **www.almadapress.com/ar/newsDetails..aspx?news1D=7519**

[14] **Ibid**.

[15] **YouTube.com/watch?v=uo8iiies6zm**

**16http://www.youtube.com/watch?v=JQAdc0MmSJo**

**17www.babil-nl.org/fo6tooz.htm.١٢-٢-٦-٤ في ٥٨٨٩ العدد الصباحي**

**18Youtube.com/watch?v=c5mv9icvyu.كذلك wwwal-offok.com..موسعة الافق**

١- إلغاء العملية السياسية.
٢- إلغاء قانون مكافحة الإرهاب.
٣- الغاء قانون المساءلة والعدالة.
٤- طرد الجيش والشرطة الاتحادية من المدن التي شهدت الاعتصامات.
٥- إقامة الإقليم(السني) الذي يضم (الموصل والانبار وصلاح الدين وديالى).
٦- الزحف إلى بغداد لتحريرها..... فضلاً عن رفع علم الجيش السوري الحر ورفع صور الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) وصور (اردوغان) الرئيس التركي، وخطابات طائفية مقيتة.

وقد شكلت الحكومة العراقية لجنة سباعية برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة(حسين الشهرستاني)وقامت ببعض الإجراءات المهمة فيما يتعلق بالسجناء،ودعت المعتصمين الى الحوار وتقديم مطالبهم.. ان انه لا يوجد (رئس) يمكن التفاوض معه إذ سيطرت القوى الإرهابية والطائفية على (ساحة الاعتصام).

**ثالثاً**: شهدت البلاد أزمة سياسية في ظل الخلافات بين الكتل السياسية بعد ان امتدت الخلافات بين (القائمة العراقية) و (دولة القانون) إلى خلافات الأخيرة مع التحالف الكردستاني والتيار الصدري وصلت إلى حد تصاعد المطالبة بسحب الثقة عن حكومة السيد (نوري المالكي).

وقد عقد قادة الكتل السياسية تلك اجتماعاً لهم في أربيل ضم أطرافاً من التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدر (بعد وصول السيد مقتدى الصدر) إلى اربيل لمناقشة مشروع سحب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء، وقد حدد قادة الكتل السياسية المجتمعون في أربيل في ١٠/حزيران/٢٠١٢ تمسكهم بسحب الثقة عن حكومة السيد (نوري المالكي) متعهدين بإرسال النصاب البرلماني الكافي إلى رئاسة الجمهورية لسحب الثقة.

ومن المعلوم أنالدستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ أقر ألية سيحب الثقة من خلال مجلس النواب بعد استجواب رئيس الوزراء، إذ حددت (المادة ٦١/ ثامناً ب) تلك الآلية على الشكل الأتي:

١- لرئيس الجمهورية تقديم طلب إلى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.
٢- لمجلس النواب بناء على طلب ١/٥ أعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ولا يجوز أن يقدم هذا الطلب إلا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء وبعد سبعة أيام في الأقل من تقديم الطلب.
٣- يقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه.. أي (١٦٣ صوتاً نيابياً من أصل ٣٢٥ هم أعضاء البرلمان لهذه الدورة البرلمانية).

ويذكر ان (القائمة العراقية) قد أعلنت على لسان المتحدثة باسمهاالنائب (ميسون الدملوجي) عن جمعها اكثر من (١٦٣) توقيعاً نيابياً لسحب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء. كما أكد النائب عن ائتلاف (الكتل الكردستانية) حسن جهاد، امتلاك التحالف (٥٠) صوتاً لسحب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء مشيراً إلى عدم وجود حاجة لعقد جلسة استثنائية،لأن التصويت سيكون بعد انتهاء العطلة التشريعية.[١٩]

---

١٩المصدر السابق

في أثناء أزمة سحب الثقة عن حكومة السيد (نوري المالكي)، شهدت سجالاً بين مؤيدي ومعارضي سحب الثقة، حول حصول تزوير لتواقيع بعض النواب في اللائحة التي قدمت إلى الرئيس العراقي (جلال طالباني)، وطالبت النائب (عالية نصيف) عن (العراقية البيضاء) بأجراء تحقيق جنائي حول تزوير التواقيع.[٢٠]

وقد حسم السيد رئيس الجمهورية (جلال الطالباني) الذي شارك في لقاءأربيل؛ الجدل القائم بين الكتل السياسية إذ أكد ان، رسالته بشأن سحب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء لم ترسل إلى البرلمان لعدم اكتمال النصاب بعد انسحاب (١١) نائباً مما جعل عدد النواب الموقعين على طلب سحب الثقة (١٦٠) نائباً فقط بينما المطلوب لتحقيق النصاب (١٦٣) صوتاً نيابياً.[٢١]

وقد انتهت الأزمة بذلك بعد ان أخذت مآخذها على الساحة السياسية العراقية، وقد أربكت عمل الحكومة وعطلت أداءها إلى حين.

**رابعاً**:- شهد عامي (٢٠١٢و٢٠١٣) انسحاب وزراء (القائمة العراقية) من الحكومة، على اثر الاعتصامات التي شهدتها ساحات (الانبار والموصل، وسامراء والفلوجة) وتعد مقاطعة (القائمة العراقية) للحكومة الثانية بعد مرور أكثر من عام على قرارها الذي أصدرته في (١٩ كانون أول ٢٠١١) على مقاطعة وزرائها لجلسات مجلس الوزراء احتجاجاً على الاتهامات الموجهة لنائب رئيس الجمهورية السيد (طارق الهاشمي) برعاية الإرهاب، فضلاً على مطالبة السيد (نوري المالكي) رئيس مجلس الوزراء من البرلمان، بسحب الثقة عن نائبه السيد (صالح المطلك) على اثر اتهامات الأخير للسيد (المالكي) (بالدكتاتور)، وتدير (القائمة العراقية) ثمان وزارات في تشكيلة الحكومة الحالية هي (المالية، والتربية، والزراعة، والصناعة والمعادن، والعلوم والتكنولوجيا والكهرباء ووزارة الدولة لشؤون المحافظات) فضلاً على نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات. وقدم السيد (عز الدين الدولة) وزير الزراعة، استقالته في آذار ٢٠١٣، على اثر الاعتصامات واتهامه الحكومة بعدم التحرك او السعي للتهدئة ومتابعة مطالب المعتصمين، وكذلك اقدم السيد (محمد تميم) وزير التربية على الاستقالة ،على اثر المواجهات التي جرت في الحويجة بين الجيش والمعتصمين في المدينة.[٢٢]

وقد فاجئ السيد (عبد الكريم عفتان) وزير الكهرباء قائمته(العراقية) عندما عاد إلى الحكومة، التي سارعت إلى ضمه إلى اللجنة الوزارية السباعية التي يرأسها السيد (حسين الشهرستاني) نائب رئيس الوزراء المعنية بملف الاعتصامات .

وعلى اثر الدعوات التي أطلقها السيد (اسامة النجيفي) ومطالبته وزراء (القائمة العراقية) التي ينتمي إليها، بالانسحاب من الحكومة لإسقاطها، مع احتفاظ السيد (اسامة النجيفي) رئيس البرلمان بمنصبه والاستفادة من امتيازاته، الأمر الذي انتبه إليه اثنان من وزراء (القائمة العراقية) وهما وزير التربية السيد (محمد تميم) ووزير الزراعة (عز الدين الدولة) وعادا إلى الحكومة على الرغم من اعتراض قادة كتلهم.

وفي ١٦/ أيار/٢٠١٣ عاد السيد (صالح المطلك) إلى منصبه نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وفي اليوم التالي سحب السيد (نوري المالكي) رسمياً من البرلمان طلبه الخاص بسحب الثقة عن السيد (صالح المطلك).[٢٣]

ثم تفاقمت الأزمة بعد غياب وزراء التحالف الكردستاني عن حضور الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء. وأكد السيد (هوشيار زيباري) وزير الخارجية ان (الوزراء الأكراد مستعدون للانسحاب من الحكومة إذاأمر رئيس الإقليم (مسعود

---

**٢٠وكالة البغدادية نيوزالاحد ١٠حزيران٢٠١٢ www.albaghdadianews.com/politics/item**

**21www.xendam.org/arabic/derjaa.aspx?jmaraa=6983**

**22www.bbc.co.uk/arabicleesast/2013/o4/130423_iraq**

**23https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=504315979614794&id=3743765326087**

البرزاني) بذلك. وأكد ان هناك مشكلات كبيرة مع الحكومة الاتحادية وان الخلافات التي يجري التباحث بشأنها متعددة من بينها الموازنة العامة والأماكن المستقطعة والنفط والغاز.

وأكد السيد (برهم صالح) نائب رئيس الوزراء العراقي السابق، ان الكرد لم يقرروا بعد الانسحاب من الحكومة، بل مراقبة الوضع والتشاور مشيراً إلى ان جميع الاحتمالات مفتوحة، فيما اعد ان المشكلة مع (بغداد) ليست مشكلة الكرد وحدهم بل مشكلة (نظام حكم منذ عشرة أعوام).[٢٤]

وجاءت الأزمة مع التحالف الكردستاني على خلفية تمرير الموازنة العامة لسنة ٢٠١٣، من دون موافقة التحالف الكردستاني الذي انسحب من جلسة البرلمان، واكد التحالف، ان تمرير الموازنة العامة جاء خلافاً لما كان متوقعاً. ومن دون الاخذ بالاعتبار وجهة نظر مكّون أساس وشريك فاعل في الحكومة والعملية السياسية.[٢٥]

كما علق وزراء التيار الصدري حضورهم جلسات مجلس الوزراء، وعلى أثر ذلك أعلن المستشار الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء ان السيد (نوري المالكي) سيلجأ إلى استبدال الوزراء الصدريين بوزراء بالوكالة وهذا الحال ينسحب على الحقائب التي يشغلها وزراء التحالف الكردستاني في حال انسحابهم من الحكومة. ولكن الأمور سويت ورجع الوزراء إلى ممارسة مسؤولياتهم، بعد ان تركوا اثأر سلبية على العملية السياسية في العراق وعلى أداء الوزارة خلال السنتين الماضيتينوأعطت مؤشراً واضحاً على غياب المجلس الوزاري الموحد من خلال هذه الفوضى العارمة، فالكل يبحث عن مصلحته وامتيازاته من دون الالتفات الى هذا الوطن الجريح بالإرهاب وأفة الفساد.

**خامساً**:- رفض قانون البنى التحتية : اذ صوت مجلس النواب في جلسته الاعتيادية على رفض قانون البنى التحتية ، وقال عضو اللجنة المالية البرلمانية (هيثم الجبوري) ان الخاسر الأكبر من عدم تمرير القانون هو الشعب العراقي لما فيه من جوانب إنسانية كسكن الفقراء ومشاريع المجاري والنقل، واكد ان اتفاق الكتل السياسة على عدم التصويت على القانون يمثل (اتفاق الكتل السياسية ضد الشعب) ومن بين الكتل التي صوتت ضد القانون التحالف الوطني عدا (دولة القانون). بعد ان كان هناك اتفاق في آخر اجتماع بين رؤساء الكتل وبين لجنة الخدمات والأعمار وكان الاجتماع برئاسة السيد (اسامة النجيفي) رئيس البرلمان على تمرير القانون.

وقالت رئيسة لجنة الخدمات والأعمار (فيان دخيل) فضلاً على اللجنة الاقتصادية في البرلمان في مؤتمر صحفي مشترك (ان مجلس النواب، والآسفرفض اليوم أهم القوانين التي كانت من المفترض ان يصوت عليها المجلس بسبب خلافات سياسية، وأضافت: لقد عملنا على هذا القانون منذ عامين ونصف وأخرجناه بشكل رصين يقوم بأعمار البنى التحتية، إلا ان القانون تم إفشاله.[٢٦]

واكد السيد (نوري المالكي) رئيس مجلس الوزراء ان المشاريع التي يشملها القانون ستحقق عوائد للبلاد مثل الموانئ والزراعة والمشاريع النفطية.

ان الكلفة الإجمالية المقترحة لقانون البنى التحتية الأعمار تصل قرابة ٤٢ مليار دولار تحول من اليابان والصين وكوريا الجنوبية التي وافقت على التحويل، على قروض ميسره بعد سنوات سماح، والمبلغ المذكور أعلاه موزع على الشكل الأتي:[٢٧]

---

**24http://khabaar.net/index.php/permalink/10513.html**

**25ttp://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=8193**

**26www.al-janoob.org/janoob.php?action٢٠١٣/١٠/٢٩في**

**27www.almasalal.com/ar/news/19102٢٠١٢/١٠/٢٩.**

١. خصص لمشاريع الماء والصرف الصحي خمسة مليارات دولار.
٢. كما خصص لمشاريع الصحة ثلاثة مليارات دولار، من خلال بناء خمسة ألاف مستشفى ومركز صحي.
٣. لوزارة التربية خصص لها خمسة مليارات، من ضمنها بناء ثمانية الاف مدرسة.
٤. خصص لمشاريع النقل ولإنشاء الموانئ والسكك الحديدية عشرة مليارات دولار.
٥. لمشاريع الزراعة والري وإنشاء السدود واستصلاح الأراضي ومد قنوات ومعالجة التصحر والمستلزمات الزراعية خصص خمسة مليارات دولار.
٦. ولسكن الفقراء خصص خمسة مليارات دولار يتم فيها إسكان ٢٠٠ ألف عائلة.
٧. وللطرق الخارجية خصص ثلاثة مليارات دولار.
٨. ولمشاريع الشباب والرياضة ومراكز الحدود وبناء معسكرات للجيش ومشاريع الثقافة ثم تخصيص أربعة ونصف مليار دولار.

لقد أُجهض قانون البنى التحتية،على الرغم من تمريره من الحكومة العراقية التي تمثل اغلب الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب.....لقد غاب عن المجلس الوزاري أداء فريق العمل الموحد من اجل تطبيق البرنامج الحكومي، وقد يعود ذلك الى أن المقدمات التي أنتجت حكومة السيد نوري المالكي كانت غير سليمة فلا بد وان تكون النتائج غير سليمة ايضاً.

أن هذه المناكفات و(الهزات) المستمرة ومحاولة سحب الثقة التي تعرضت لها الحكومة، أضعفها وأفقده الأخذ بالمبادرة لمواجهة المشاكل على المستوى الأمني والاقتصادي وفي بناء علاقات مستقرة معدول الجوار وأصبح البرلمان هو الخصم لمشاريع الحكومة، وعجزت الأخيرة عنتمريرمشاريعفيغاية الأهمية، كماهوحال قانون البنالتحتية، الذي يعد عدم تشريعه (نوع) من (التآمر) كما عبر عن ذلك (أعضاء من دولة القانون) على العراق وشعبه.

**رابعاً: ضآلة الأداء الحكومي**

ان الإحصائيات النهائية المصدقة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لنسب الانجاز للوزارات والجهات الحكومية والهيئات المستقلة والمحافظات من تنفيذ موازنتها السنوية لعام٢٠١٢ تدل على ان معدل الإنفاق بلغ ٤١,٢٧% وان وزارات الاتصالات والمالية والشؤون الاجتماعية والكهرباء قد جاءت في ذيل قائمة نسبة إنفاق الموازنة(٦و٧,٦١و١٠,٩٢و١١,٦) بالمائةعلى التوالي وان وزارات حقوق الإنسان والأعمار والإسكان والهجرة والمهجرين والتخطيط، تصدرت قائمة إنفاق تلك الموازنة بواقع٩٣%و٧٨%و٧٦%و٧٢% على التوالي،وهذه الوزارات اما أنها غير فاعلة او ان ما مخصص اليها من موازنة الدولة لا يتناسب وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها كما هو حال وزارة الأعمار والإسكان في حين جاء في أسفل قائمة إنفاق الدوائر الحكومة والهيئات المستقلة بواقع١٦,٤%و٣١,٣%و٣٠%.(٢٨)

وعلى الرغم من ذلك لابد من القول ان الانجاز المادي على الأرض، لا يمكن يقاس بنسب الإنفاق المالي فقط والذي هو متدني في الأصل.

ان نسبة تكون رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الإجمالي المأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء لعام٢٠١٠وهي آخر أرقام منشورة ،فكانت النسبة١٨,٤% فقط، بما في ذلك إقليم كردستان.

وإذا أخذنا التفاوت في وتيرة التنمية بين إقليم كردستان وبقية العراق، فان معدل الاستثمار في باقيإنحاء العراق لا يزيد عن١٤-١٥% عام ٢٠١٠ وتفسر هذه النتائج الرقمية لعام ٢٠١٠. وهذا يعبر عن تخلف في مسيرة التنمية في العراق. فالبلدان سريعة النمو لا تقل فيها معدلات الاستثمار عن ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي وهناك دول بلغت النسبة فيها ٣٥% ناهيك عن الصين ذات ال٥٠%.[٢٨]

كما لم تضع برامج تنافسية في سبيل إصلاحوإعادة بناء الاقتصاد المخّرب على مدى العقود الماضية، على الرغم من تحقيق ارتفاعات مهمة في إنتاج وتصدير النفط الخام والتي أدت الى زيادات كبيرة في الإنفاق العام وارتفاع مهم في معدل دخل الفرد من أقل من ١٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٤ ، الى أكثر من ٦٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٣،الا ان التغير لم يشمل هيكلية الاقتصاد العراقي الأحادية الجانب والمشوهة مع غياب رؤية ستراتيجية واضحة للتنمية والتخطيط في القرارات السياسية والاقتصادية التي تعجز عن استعمال علم الاقتصاد الحديث فضلاً على غياب مرجعية اقتصادية علمية تستند اليها هذه القرارات.[٢٩]

وصدرت عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء،دليل قرارات مجلس الوزراء للمدة ٢٠١٢/١٠/١ ولغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ ونشرت في المجلد( ٢٣) توزعت ما بين ما يختص بحقل التشريعات والقوانين وهي( ٢٨ ) قراراً وحقل تشكيل لجان (٤) قرارات وحقل القرارات التنفيذية والأوامر بلغت(٩٤) قراراً فضلاً على توصيات صدرت عن مجلس الوزراء وبلغت (١٢) توجيهاً .

وضم الدليل الإحصائية النهائية لعام ٢٠١٢ إذ بلغ المجموع الإجمالي لقرارات التشريعات والقوانين(٨٠) والقرارات التنفيذية والأوامر(٣٦٦) قراراً، فيما بلغ المجموع الإجمالي لتوجيهات المجلس(٣٢) توجيهاً.[٣٠]

كما أكد النائب (حيدر العبادي) رئيس الجنة المالية البرلمانيةانذاك، ان نسبة انجاز المحافظات للعام ٢٠١٣يساوي ضعف انجاز الوزارات ،مبيناً ان نسبة انجاز المحافظات بلغت (٣٥%) لهذا العام فيما بلغت نسب انجاز الوزارات (١٧-١٨%) .ان تطور نسب الانجاز المحافظات للعام الجاري يعود الى ان المحافظات اليوم أصبح لديها كادر يفهم آلية تطبيق الموازنة على الرغم من وجود مشاكل وبعض التجاوزات على القوانين وفساد إداري ومالي.[٣١]

**خامساً: المقترحات :**

١. ان تبقى الخلافات بين الكتل السياسية في إطار الدستور وان المحكمة الاتحادية العليا هي المرجع الأساس لحسم القضايا الخلافية، والابتعاد عن نقل الخلافات والتجييش الجماهيري او اللجوء الى وسائل لا دستورية لحسم تلك الخلافات.

---

[28] **ttp://www.altayaraldemokrati.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1247:2013-10-31-19-11-12&catid=39:2012-01-17-18-46-29&Itemid=8329http://iraqieconomists.net/ar/2013/10/22/%D8%AF-**

**٣٠- بارق شبر وحمزة الجواهري ، لنبعد الاقتصاد العراقي عن المزايدات**

**http://www.alzawraanews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=142:-2012&catid=11:2010-12-09-22-55-45&Itemid=11**

**31http://www.alforatnews.com/modul,pl.es/news/article.php?storyid=39840**

٢. قيام أحزاب سياسية عابرة للطائفية والقومية، ويمكن النص على ذلك في قانون الأحزابالسياسية،الذي لازال معطلاً سبب الخلافات بين الكتل السياسية ،الذي قد يكشف القانون التمويل المالي للأحزاب التي تعتمد على الدعم الخارجي...( ان تاريخ نشأت الأحزاب السياسية في العراق في أثناء العهد الملكي والجمهوري الأوليننبئانا أن اغلب تلك الاحزاب كانت عابرة للطائفية وقومية والدين.... وكان خطاب تلك الأحزاب وطنياً او قومياً او أممياً.

٣. الابتعاد عن أسلوب (التسقيط) السياسي لتحقيق مكاسب آنية، ولتكن المناورة في العمل السياسي على أساس مدى جدية الخدمة التي تقوم للوطن والمواطن، على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية، والتي تسهم في ترسيخ الوحدة الوطنية وترسيخ التجربة الديمقراطية في البلاد.

٤. توظيف علاقات القوى السياسية الجيدة مع دول الجوار لخدمة العراق وشعب العراق، لا ان تكون القوى السياسية (حصان طروادة) ومطية لتنفيذ مآرب وأجندات تلك الدول، وتكون أدوات رخيصة للتآمر على العراق وشعب العراق.

٥. بعد فشل حكومة المحاصصة التي تشكلت بعد انتخابات ٢٠٠٥، وتعثر حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد انتخابات ٢٠١٠.(هذا الفشل والتعثر) يفرضالذهاب التشكيل حكومة أغلبية، اي ان التحالف او الكتلة التي تحصل على الأغلبية البرلمانية، هي التي تشكل الحكومة ؛ على ان تضعنصب عينيها مصلحة العراق أولاًبالابتعاد عن الانفراد بالسلطة او تهميش الآخرين حكومة أغلبية لكل العراقيين وليست حكومة لون واحد او كتلة واحد، اي يشترك فيها جميع (مكونات المجمع العراقي وليس الكتل الفائزة في البرلمان) بغض النظر عن الدين او القومية او الطائفية وبذلك يمكن ان نؤسس لنظام برلماني ديمقراطي حقيقي ورصين يحظى برضا الجميع.

٦. ابتعاد أعضاء البرلمان ووزراء الكتل السياسية او أبناءهم وإخوانهم وخاصتهم من تأسيس الشركات والمقالات والعمل بالتجارة، وبناء المصانع(بعد دخول البرلمان أو الاستئزار) لما في ذلك آثار سلبية في استغلال النفوذ والتأثير على الحكومات المحلية أو الوزارات.. ويمكن إصدار قانون يحرم ذلك.

٧. ان المرحلة التي يمر بها العراق من الخطورة، إذ تتطلب قيادات استيعابية وليست ذوّ نزعة استئصاليهاقصائية، نخب سياسية تستوعب طبيعة المرحلة والتنوع والرأي، والرأي الأخر، لديها الإحساس بالمسؤولية والحرص على الوطن وحياة المواطن بعيدة عن النظرة الضيقة والمكاسب الآنية وسياسة ردود افعال، هناك آخر ينبغي ان نمدّ معه جسور الحوار والفكر. من دون إلغاء.

٨. محاربة الفساد الإداري والمالي، ومتابعة هموم الناس ومشاكلهم ولاسيَما ما تقترفه بعضالأجهزةالأمنية وعدد من الدوائر الأخرى التي تستشري فيها الرشوة والفساد والاعتقال العشوائي،وتشكيل (دار للمظالم) تتابع شكاوي ومظالم الناس من تلك الأجهزة وتجاوزاتها يتوفر فيه نوع من المصداقية ويرتبط بمجلس الوزراءاو رئيس الجمهورية.